

حرف الحاء

obeikandi.com

## حرف الحاء

ح :

هذا المصطلح - عند المحدثين - اختصار لكلمة: «تحويل»، أى: تحويل الإسناد إلى إسناد آخر .

الحارِصَة :

انظر: الشَّجَاج .

الحافظ :

هو - فى علم الحديث: أرفع درجة من المُحَدِّث، بحيث يكون ما يعرفه فى كل طبقة من طبقات الرواة أكثر مما يجهله .

الحاكم :

هو - فى علم الحديث: مَنْ أحاط علماً بجميع الأحاديث حتى لا يفوته منها إلا اليسير .

الحاكمِيَّة :

انظر: الشيعة .

حَبْلُ الحَبَلَة :

انظر: بيع حَبْل الحَبَلَة .

الحَبْج :

هو فى اصطلاح الفقهاء: منع شخص مُعَيَّن من ميراثه كله أو بعضه

لوجود شخص آخر .

مثل: الزوج، يحجب من النصف إلى الربع عند وجود الولد. ويسمى هذا: حجب نقصان .

ومثل: الأخ، فإنه يمنع من الميراث كلياً عند وجود الابن. ويسمى هذا: حجب حرمان .

### الحَجَرُ :

في اصطلاح الفقهاء: هو منع الإنسان من التصرف في ماله لصغر أو جنون أو مرض أو سفه أو إفلاس .

وهو مشروع بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ [النساء: ٥]، وبعمل الرسول ﷺ، إذ حَجَرَ ﷺ على معاذ ماله لما استغرقه الدَّيْنُ فباعه وسدّد عنه ديونه حتى لم يَبْقَ لمعاذ شيء (رواه الحاكم وصححه).

ويُحَجَرُ على الأصناف التالية :

- ١- الصغير: وهو الطفل الذي لم يبلغ الحُلُم.
- ٢- السفه: وهو المُبَدَّر لماله بإففاقه في شهواته أو بسوء تصرّفه لقلّة معرفته بمصالحه .
- ٣- المجنون: وهو من اختلّ عقله فضَعُف إدراكه.
- ٤- المريض: وهو من مرض مرضاً يُخاف منه الهلاك عادة .
- ٥- المفلس: وهو من تستغرق ديونه جميع ما يملك فلم يُصبح له في ماله وفاءً لديونه .

**الحُجَّة :**

هو في اصطلاح المحدثين: من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث.  
وقيل: هو أقوى من الثقة .

**الحَدَاثَة :**

مذهب فكرى أدبى علمانى، بنى على أفكار وعقائد غريبة خالصة مثل  
الوجودية والداروينية والماركسية. وتهدف الحداثة إلى إلغاء مصادر الدين وما  
صدر عنها من عقيدة وشريعة وتحطيم كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية  
بحجة أنها قديمة وموروثة، لتبنى الحياة على الإباحية والفوضى والغرائز  
الحيوانية، وذلك باسم الحرية .

**الحَدَّث الأصغر :**

المراد به عند الفقهاء: ما خرج من القُبُل والدبر، من بَوْل أو غائط .

**الحَدَّث الأكبر :**

المراد به عند الفقهاء: الجنابة - والحيض والنفاس .

**الحَدْر :**

هو سرعة عند قراءة القرآن الكريم، مع مراعاة شروط الأداء الصحيحة .  
وهى قراءة جائزة.

**الحُدُود :**

في اصطلاح الفقهاء: عقوبة مقررة لأجل حق الله تعالى .  
فيخرج التعزير لعدم تقديره؛ إذ إن تقديره مفوض لرأى الحاكم، ويخرج  
القصاص لأنه حق آدمى.

وقد قرر الكتاب والسنة عقوبات محددة لجرائم معينة تسمى « جرائم الحدود » وهذه الجرائم هي :

- ١ - الزنا: وعقوبته الجلد للبكر والرجم للثيب .
- ٢ - القذف: وعقوبته ثمانون جلدة .
- ٣ - السرقة: وعقوبتها قطع اليد .
- ٤ - المحاربة (الفساد في الأرض): وعقوبتها القتل، أو الصلب، أو النفي، أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف .
- ٥ - السكر: وعقوبته ثمانون جلدة أو أربعون .
- ٦ - الردة: وعقوبتها القتل .
- ٧ - البغى: وعقوبته القتل .

### الحديث الآحاد :

هو الحديث الذى لم يجمع شروط المتواتر .  
وهو ثلاثة أنواع:

#### ١- الحديث الغريب :

هو الحديث الذى تفرد بروايته راوٍ واحد، ولو فى طبقة واحدة .  
مثاله : حديث: «إنما الأعمال بالنيات» .

#### ٢ - الحديث العزيز :

هو الحديث الذى رواه اثنان عن اثنين، ولو فى طبقة واحدة، بشرط ألا يقل الباقي عن اثنين اثنين.

**٣ - الحديث المشهور :**

هو الحديث الذى رواه ثلاثة عن ثلاثة فأكثر، فى جميع الطبقات، بشرط ألا يقل عن ثلاثة .

وحديث الآحاد بأنواعه الثلاثة إنما يجب العمل به إذا ثبتت عدالة رواته وصدقهم، وتوفرت فيه شروط القبول. وإذا انتفت عدالة رواته أو صدقهم، أو اختل شرط من شروط القبول، فهو مردود ولا يعمل به .

وإذا حصل التردد فى عدالة الرواة أو صدقهم، أو حصل التردد فى شرط من شروط القبول، فهو مردود أيضًا.

**الحديث الحسن :**

هو ما رواه عدل غير تام الضبط، متصل السند، وسلم من الشذوذ ومن العلة.

والمراد بكونه غير تام الضبط: ألا يكون قد وصل إلى درجة الحافظ المتقن المتيقظ، ولكن يعتريه أحياناً بعض الخطأ، أو الغفلة، أو السهو أو النسيان، مع كونه مشهوراً بالصدق. ونلاحظ أن الفرق بين الصحيح والحسن، تمام الضبط فى الصحيح، وخفة الضبط فى الحسن .

والحديث الحسن يمكن أن يرقى إلى مرتبة الصحيح إذا روى من طريق آخر، فإن ذلك يقويه.

ويسمى أيضًا: الحديث الحسن لذاته.

**حديث حسن الإسناد :**

هو الحديث الذى اشتمل على شروط الحسن وهى:

١ - اتصال الإسناد.

٢ - عدالة الرواة.

٣ - عدم ضبط الرواة .

### حديث حسن صحيح :

هذا المصطلح - في علم الحديث - إنما يراد به أحد أمرين :

أ- إن كان للحديث إسنادان فأكثر، فالمعنى : حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر.

ب- وإن كان له إسناد واحد فالمعنى : حسن عند قوم، صحيح عند قوم آخرين، فكأن القائل يشير إلى الخلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث، أو لم يترجح لديه الحكم بأحدهما.

### حديث حسن لذاته :

انظر : الحديث الصحيح.

### الحديث الحسن لغيره :

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوى أو كذبه.

ومعنى ذلك : أن الحديث الضعيف يرتقى إلى درجة الحسن لغيره بأمرين :

أ - أن يروى من طريق آخر فأكثر ، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه .

ب - أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه أو انقطاع في

سنده أو جهالة في رجاله .

وهو أدنى مرتبة من الحسن لذاته. وهو من المقبول الذي يحتاج به .

### الحديث الشاذّ والمحفوظ :

هو في اصطلاح المُحدِّثين: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه . أو ما رواه الراجح مخالفاً للأرجح منه عدداً أو صفة. والمقبول هو: العدل الذي تم ضبطه أو العدل الذي خف ضبطه ومن هو أولى منه: أى أرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات.

### الحديث المحفوظ :

وهو يقابل الشاذ وهو: ما رواه الأوثق مخالفاً لرواية الثقة. أو: ما رواه الأرجح عدداً أو صفة مخالفاً للراجح.

مثاله: روى الترمذى، والنسائى، وابن ماجه بسندهم، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس رضي الله عنه، أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه، فدفع رسول الله ﷺ ميراثه إليه.

وكذلك روى الترمذى، والنسائى، وابن ماجه بسندهم، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، وعن عوسجة، عن ابن عباس رضي الله عنه، أن رجلاً توفي ... إلخ. ولكن خالف ابن عيينة، وابن جريج، حماد بن زيد، فروى الحديث عن عمرو بن دينار، عن عوسجة: «أن رجلاً توفي ... إلخ» فأرسل الحديث، وأسقط ابن عباس.

فابن عيينة، وابن جريج، وحماد، ثقات، ولكن حماداً خالف ابن عيينة،

وابن جريج، فأرسل الحديث، وهم قد وصلوا بذكر الصحابي، وبما أنهما أرجح منه عددًا، فحديثهما يسمى: «المحفوظ» .

وحديثه يسمى: «الشاذ» . ومن هذا نعلم :

أن المحفوظ: هو ما رواه الأرجح عددًا، أو صفة، مخالفًا الراجح .

وأن الشاذ: هو ما رواه الراجح، مخالفًا للأرجح منه عددًا، أو صفة .

**حكم الشاذ والمحفوظ :**

والشاذ حديث مردود، أما المحفوظ فهو حديث مقبول .

### الحديث الصحيح :

هو ما رواه عدل، تام الضبط، عن مثله من مبدئه إلى منتهاه، واتصل سنده، وسلم من الشذوذ ومن العلة .

والمراد بالعدل: السالم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، على معنى أنه يجتنب الكبائر، ولا يصر على الصغائر، ولا يفعل ما يشين مروءته عند الناس .

والمراد بتمام الضبط: الإتيان في الحفظ والتثبت في نقل الحديث والاستمرار على ذلك حتى يؤديه، سواء أكان من حفظه أم من كتابته، ومعنى ذلك أن يكون شديد اليقظة، فلا يعرف عنه كثرة الخطأ، أو الغفلة أو النسيان.

والمراد بقولنا: « عن مثله »: أن يكون كل رواية الحديث على هذا المستوى من العدالة، وتمام الضبط .

والمراد باتصال السند: أن يكون كل واحد من رواية الحديث سمعه ممن روى عنه ، فلا يُسْقَطُ واحدًا منهم حتى يصل به إلى النبي ﷺ .

والمراد بسلامته من الشذوذ: ألا يكون الثقة مخالفًا فيما يرويه لمن هو أرجح

منه .

والمراد بسلامته من العلة: ألا يكون فيه علة خفية تمنع من قبوله مع سلامته في الظاهر منها ، كالانقطاع في ظاهر الاتصال من غير ترجيح .  
- وأهم الكتب التى ألفت في الأحاديث الصحيحة فقط :

صحيح البخارى، وصحيح مسلم، وكذلك كتب السنن التى اشتملت على كثير من الأحاديث الصحيحة وهى: سنن أبى داود وجامع الترمذى وسنن النسائى وسنن ابن ماجه .

- وهذه الكتب هى المعروفة بالكتب الستة .

- والأربعة الأخيرة: هى المعروفة بكتب السنن .

ويسمى الحديث الصحيح أيضًا: الحديث الصحيح لذاته .

### حديث صحيح الإسناد :

هذا المصطلح معناه: أن الحديث قد توفرت فيه ثلاثة شروط :

١ - اتصال الإسناد .

٢ - عدالة الرواة .

٣ - ضبط الرواة .

### الحديث الصحيح لذاته :

انظر : الحديث الصحيح .

### الحديث الصحيح لغيره :

هو الحديث الحسن لذاته إذا روى من طريق آخر مثله أو أقوى منه .

وسمى صحيحًا لغيره؛ لأن الصحة لم تأت من ذات السند ، وإنما جاءت

من انضمام غيره له .

وهو أعلى مرتبة من الحسن لذاته ، ودون الصحيح لذاته .

بيان ذلك: أنه قد يوجد في السَّند من هو مشهور بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتيان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روى من وجه آخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح.

### الحديث الضعيف :

هو الذى لم تجتمع فيه صفات الصحيح ، ولا صفات الحسن ، فإن فقد شرطاً من شروط القبول، بأن فقد عدالة الراوى، أو ضبطه، أو فقد اتصال السند، أو وُجِدَ فيه شذوذ، أو علة، فهو ضعيف .

وأقسام الضعيف كثيرة، كالموضوع، والمضطرب، والمنقطع، وغير ذلك .

والحديث الضعيف مردود، ولا يجوز العمل به، وبعض العلماء أجاز العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال، لا فى الأحكام، بشرط ألا يكون شديد الضعف .

ومن المصنفات التى يوجد فيها الحديث الضعيف بكثرة: معجم الطبرانى الكبير، والأوسط، والصغير، و«الأفراد» للدارقطنى، و«الحلية» لأبى نعيم .

### الحديث العَرِيز :

انظر: الحديث الأحاد .

### الحديث الغَرِيب :

انظر: الحديث الأحاد .

## الحديث القدسي :

هو ما يضيفه النبي ﷺ إلى الله تعالى .

وهو يختلف عن القرآن في عدة نواحٍ، منها :

١ - أن القرآن لفظه ومعناه من الله عز وجل، والحديث القدسي لفظه من النبي ﷺ ومعناه من عند الله عز وجل .

٢ - القرآن للإعجاز والتحدّي، والحديث القدسي ليس كذلك .

٣ - القرآن يُتَعَبَّدُ بتلاوته - أى نقرأه في عبادتنا ( الصلاة ) - والحديث القدسي ليس كذلك .

٤ - القرآن متواتر قطعى الثبوت، بخلاف الحديث القدسي ففيه الصحيح والحسن والضعيف .

## الحديث المؤنّن :

هو في اصطلاح المحدثين: قول الراوى: حدثنا فلان أن فلاناً قال ..... .

وحكمه: أنه - كما قال الجمهور - كالمعنن، متصل . وقال أحمد وجماعة: هو منقطع حتى يتبين اتصاله .

## الحديث المُبْهَم :

انظر: الحديث المجهول.

## الحديث المتروك :

هو في اصطلاح المحدثين: الحديث الذى فى إسناده راوٍ متهم بالكذب .

مثاله: حديث عمرو بن شمر الجعفى الكوفى الشيعى عن جابر عن أبى

الطفيل عن علي وعمار قالا: «كان النبي ﷺ يقنت في الفجر ويكبر يوم عرفة من صلاة الغد، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق».

وقد قال النسائي والدارقطني وغيرهما: «عمرو بن شمر متروك الحديث». وهو من شر الضعيف.

### الحديث المُحْكَم :

هو في اصطلاح المحدثين: الحديث المقبول الذي سَلِمَ من معارضة مثله . وأكثر الأحاديث من هذا النوع .

### الحديث المُخْتَلَف :

هو في اصطلاح المحدثين: الحديث المقبول المعارض بمثله مع إمكان الجمع بينهما .

أى هو الحديث الصحيح أو الحسن الذى يحىء حديث آخر مثله في المرتبة والقوة، ويناقضه في المعنى ظاهراً ويمكن لأولى العلم والفهم الثاقب أن يجمعوا بين مدلوليهما بشكل مقبول .

مثاله: حديث: « لا عَدَوَى ولا طِيْرَة <sup>(١)</sup> » الذى رواه مسلم مع حديث: «فَرَّ من المجذوم <sup>(٢)</sup> فرارك من الأسد » الذى رواه البخارى .

فهما حديثان صحيحان لكن ظاهرهما التعارض؛ لأن الأول ينفى العدوى والثانى يثبتها، وقد جمع العلماء بينهما، ووفقوا بين معنيهما على وجوه متعددة، نذكر منها ما قاله الحافظ ابن حجر ومفاده :

أن يقال: إن العدوى منفية وغير ثابتة، بدليل قوله ﷺ: « لا يُعْدَى شىء شيئاً » رواه الترمذى وأحمد، وقوله لمن عارضه: بأن البعير الأجرب يكون بين

(١) الطيرة: التشاؤم بالطيور .

(٢) المجذوم: المصاب بالجدام ، وهو داء تتساقط أعضاء من يصاب به

الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب: « فمن أعدى الأول » رواه البخارى ومسلم، يعنى أن الله تعالى ابتداءً ذلك المرض فى الثانى كما ابتداءً فى الأول. وأما الأمر بالفرار من المجذوم، فمن باب سدّ الذرائع، أى: لئلا يتفق للشخص الذى يخالط ذلك المجذوم حصول شىء له من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك كان بسبب مخالطته له فيعتقد صحة العدوى، فيقع فى الإثم، فأمر بتجنب المجذوم دفعاً للوقوع فى هذا الاعتقاد الذى يسبب الوقوع فى الإثم.

### الحديث المُتَّصِلُ:

فى اصطلاح المحدثين: هو ما اتصل سنده مرفوعاً كان أو موقوفاً. ويسمى أيضاً: الحديث الموصول .

مثال المرفوع :

ما روى البخارى، قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبى هريرة رضي الله عنه، عن النبى ﷺ: « أنه نهى عن خاتم الذهب » .

ففى هذا الإسناد، نرى أن كل واحد فيه قد روى عن فوقه بالمباشرة ، ولم يسقط أحدٌ من رواته .

ومثال الموقوف :

ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه قال كذا ...

### الحديث المتواتر :

فى اصطلاح المحدثين: هو الذى رواه من مبدئه إلى منتهاه، جمع عن جمع، يستحيل اتفاقهم على الكذب عادة، وأن يتحقق ذلك فى جميع الطبقات.

وهو نوعان :

١- المتواتر اللفظي: هو أن يُروى في جميع طبقاته بلفظ واحد .

مثل حديث « من كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ». فقد رواه ونقله عنه بلفظه عدد أكثر من سبعين صحابياً .

وهذا النوع نادر جداً .

٢- المتواتر المعنوي: هو أن يروى الحديث بمعناه جمع كثير، ولا يشترط التطابق اللفظي في الروايات المختلفة، وإنما يكتفى بأداء المعنى .

مثل أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد روى عن النبي ﷺ نحو مائة حديث فيها: رفع يديه في الدعاء .

ومن المتواتر المعنوي: السنن العملية التي نقلت إلينا منذ عصر الرسالة إلى اليوم، واتفقت عليها الأمة جيلاً بعد جيل، كعدد الصلوات، وركعاتها، وكيفياتها، وهيئتها، ومناسك الحج وما يتعلق به، كل ذلك روته الأجيال عن الأجيال، مما يقطع بتواتره، واستحالة الكذب فيه .

وهذا النوع كثير جداً .

والحديث المتواتر كله مقبول، ويجب العمل به .

### الحديث المحفوظ :

انظر: الحديث الشاذ .

### الحديث المُدْرَج :

وهو في اصطلاح المحدثين: الحديث الذي اطلع في متنه أو إسناده على زيادة ليست منه .

أ- مثل ما رواه النسائي، من حديث فضالة مرفوعاً: « أنا زعيم - والزعيم

الكفيل - لمن آمن بى وأسلم، وجاهد فى سبيل الله ، بيت فى رِبْض الجنة .»

الرَّبْض : وسط الشئ .»

ب - روى الترمذى، عن طريق ابن مهدى، عن الثورى، عن واصل الأحذب، ومنصور، والأعمش، عن أبى وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، قلت: «يا رسول الله، أى الذنب أعظم؟» الحديث .

فبالنظر إلى متن الحديث (أ) نرى أن عبارة: «والزعيم الحميل» لم تكن فى أصل الحديث، من كلام رسول الله ﷺ، وإنما هى مدرجة، أدخلها ابن وهب، أحد رواة الحديث؛ تفسيراً للفظ: «زعيم» الذى ظنه غير واضح فى السياق .

وبالنظر إلى إسناد الحديث (ب) نرى أن واصلًا لا يذكر فى روايته: «عمرو ابن شرحبيل»، وإنما يروى عن أبى وائل، عن ابن مسعود مباشرة، فذكر عمرو ابن شرحبيل إدراجٌ على رواية منصور والأعمش .

ومن هذا نعلم: أن الإدراج يقع فى المتن كما يكون فى الإسناد.

### الحديث المُرسَل :

وهو فى إصطلاح المحدثين: ما سقط من آخر إسناده مَنْ بَعْدَ التابعى . وإنما سُمى مرسلاً؛ لأن راويه أرسله وأطلقه، فلم يقيده بالصحابى الذى تَحْمَلُهُ من رسول الله ﷺ .

مثاله: روى مسلم، قال: «حدثنى محمد بن رافع، حدثنا حجّين، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ: «نهى عن المزانة. وهى بيع ما لا يعلم كيلاً أو عدداً أو وزناً، بمعلوم المقدار» .

وبالنظر إلى هذا الإسناد: نرى أنه قد سقط راوٍ من آخره، وهو الصحابى؛

لأن سعيد بن المسيَّب تابعى وليس بصحابى .

الاحتجاج به: الرأى الذى استقر عليه حفاظ الحديث ونقاد الأثر أن المرسل ليس حجة فى الدين .

وأكثر العلماء يحتجون بمراسيل الصحابة، ولا يرونها ضعيفة؛ لأن الصحابى الذى يروى حديثاً لم يتيسر له سماعه بنفسه عن رسول الله ﷺ، غالباً ما تكون روايته له عن صحابى آخر، قد تحقق أخذه عن رسول الله ﷺ، فسقوط الصحابى الآخر من السند لا يضر، كما أن جهالة حاله لا يضعف الحديث، فثبوت شرف الصحبة له كافٍ فى تعديله. وهو من أنواع الحديث الضعيف.

### الحديث المرسل الخفى :

فى اصطلاح المحدثين: أن يروى عن من لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره « قال » .

مثاله: ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر مرفوعاً: « رحم الله حارس الحرس ». فإن عمر لم يلقَ عقبة . وهو من أنواع الحديث الضعيف؛ لأنه من نوع المنقطع.

### الحديث المرفوع :

انظر: الحديث النبوى .

### الحديث المشهور :

انظر: حديث الآحاد .

### الحديث المصحف :

فى اصطلاح المحدثين: هو تغيير كلمة فى الحديث إلى غير ما رواها الثقات

لفظاً أو معنى. ويقع التصحيف في الإسناد وفي المتن.

مثال تصحيف الإسناد: حديث شعبة عن العوام بن مراحم. صحفه ابن معين، فقال: «العوام بن مزاحم».

مثال تصحيف المتن: حديث زيد بن ثابت: أن النبي ﷺ احتجّر في المسجد... صحفه ابن لهيعة فقال: «احتجم في المسجد....».

وهذا تصحيف في اللفظ، وأما التصحيف في المعنى فمعناه: أن الراوى فسر الكلمة تفسيراً يدل على أنه فهم معناها فهما غير مراد، مثل قول أبى موسى العنزى: نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صَلَّى إلينا رسول الله ﷺ، يريد بذلك حديث «أن النبي ﷺ صَلَّى إلى عنزة» والعنزة هنا: الحربة، تنصب بين يدي المصلى، فتوهم أنه صَلَّى إلى قبيلتهم. وهو من أنواع الحديث الضعيف.

### الحديث المَضْطَرَب :

في اصطلاح المحدثين: هو الحديث الذى روى على أوجه مختلفة متساوية في القوة. بمعنى: أنه لا يمكن الترجيح بين هذه الروايات؛ نظراً لتساويها في القوة من جميع الوجوه.

ويقع الاضطراب في الإسناد وفي المتن، وهو من الحديث الضعيف؛ لأن الاضطراب يشعر بعدم ضبط رواته.

مثال مضطرب الإسناد: حديث أبى بكر رضي الله عنه أنه قال: «يا رسول الله، أراك شُبْتُ، قال: شيبتنى هود وأخواتها».

قال الدارقطني: هذا مضطرب، فقد اختلف فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلًا، ومنهم من رواه متصلًا، ومنهم من جعله من مسند أبى بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير

ذلك .

ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر.

مثال مضطرب المتن: ما رواه الترمذى عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضى الله عنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الزكاة فقال: «إن في المال لحقاً سوى الزكاة»، ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: «ليس في المال حق سوى الزكاة».

قال العوفى: فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل.

### الحديث المعروف والمُنكر:

المعروف اصطلاحاً: ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف، غير الثقة .

والمُنكر اصطلاحاً: ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة. فهو ضد المعروف.

مثال ذلك: روى حبيب بن حبيب الزيات - وهو غير ثقة - عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس رضى الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «من أقام الصلاة وآتى الزكاة وقرى الضيف، دخل الجنة».

وروى بعض الثقات هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث عن ابن عباس رضى الله عنهما موقوفاً، لم يرفعه إلى النبي ﷺ .

فحبيب غير ثقة وقد رفع الحديث، وبعض الثقات قد وقفه، فقد تخالفاً . فالحديث عن طريق الثقة يسمى «معروفاً» وعن طريق غيره يسمى «منكراً» .

### الحديث المُعْضَل:

هو في اصطلاح المحدثين: ما سقط من وسط إسناده اثنان، أو أكثر على

التوالى.

وهو أشد استغلاقاً، وإيهاماً من المنقطع، ومن هنا جاءت تسميته: بالمعضل. وَقَدْ اتَّصَلَ فِي سَنَدِهِ هُوَ سَبَبُ ضَعْفِهِ، كَالْمُرْسَلِ، وَالْمُنْقَطِعِ.

مثاله: روى مالك قال: بلغني عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق» وبالنظر إلى هذا الإسناد: نرى أنه قد سقط اثنان من وسطه على التوالى فإن بين مالك وأبي هريرة اثنين.

ومن المعضل: ما أرسله تابع التابعى.

مثال ذلك: ما رواه الأعمش عن الشعبي، قال: «يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا؟ فيقول: لا، فيختم على فيه»؛ لأن الشعبي إنما رواه عن أنس، وأنس رواه عن رسول الله ﷺ. فقد أعضل الأعمش الحديث بإسقاطه أنساً، ورسول الله ﷺ من إسناده.

وهو من أنواع الحديث الضعيف.

### الحديث المعلق:

هو في اصطلاح المحدثين: ما سقط من أول سنده راوٍ أو أكثر.

مثاله: ما رواه البخارى، عن الماجشون، عن عبد الله بن الفضل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا تفاضلوا بين الأنبياء».

وبالنظر إلى هذا الإسناد نرى: أنه قد سقط راوٍ من أوله؛ لأن البخارى لم يعاصر الماجشون.

تنبيه: المعلق في صحيح البخارى على نوعين:

أحدهما: ما يكون في موضع آخر من كتابه موصولاً، فهو يتصرف في إسناده بالإختصار؛ مخافة التطويل .

والآخر: لا يكون إلا معلقاً، فهو يورده بصيغة الجزم، ويستفاد منه: الصحة إلى من علق به، قال النووي: «فما كان منه بصيغة الجزم، كقال، وفعل، وأمر، وروى، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه، ومع ذلك فإيراده في كتاب الصحيح مشعر بصحة أصله، إشعاراً يؤنس به، ويركن إليه» .

### الحديث المَعْلَل :

هو في اصطلاح المحدثين: الحديث الذي في سنده أو متنه أمر خفى قاذح مع ظهور سلامته منه .

وذلك الأمر هو العلة القاذحة، كالانقطاع في ظاهر الاتصال، والوقف في ظاهر الرفع، أو الرفع في ظاهر الوقف من غير ترجيح .  
وقد يكون ذلك في السند، أو المتن على ما رأيت .

أما إذا كانت العلة غير قاذحة، فلا يقال فيه: إنه معلل، فإذا أرسل الثقة حديثاً في موضع، ثم وصله في موضع آخر، لا يقدح ذلك في الحديث. نحو ما رواه مالك في الموطأ مرفوعاً: «للملوك طعامه وكسوته» رواه معضلاً، فقد رواه في غير الموطأ موصولاً.

مثاله: حديث يعلى بن أمية الطنافسى، عن الثورى، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا». وحديث أنس، وفيه: «...فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين». وبالنظر في الإسناد الأول نرى أن النقد ذهبوا إلى أنه عن عبد الله بن دينار لا عن عمرو، غير أن يعلى وَهَم فيه على سفيان، ويسمى هذا النوع (معلول السند)، وهذا لا يؤثر في المتن؛ لأنه على تقدير أنه عن عبد الله أو عن عمرو، فهو صحيح؛ لأن كليهما ثقة.

أما الإسناد الثانى فقد ظن بعض الرواة أن أنسًا نفى قراءة البسملة فى افتتاح قراءة سورة الفاتحة فى الصلاة، فنقل الحديث مُصرِّحًا بذلك الظن، وقال: « فلم يكونوا يستفتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم »، وصار ذلك النفى مرفوعًا، مع أن الراوى مخطئ فى هذا الظن .

### الحديث المُعَنَّع:

- هو فى اصطلاح المحدثين: قول الراوى: فلان عن فلان .  
واختلف العلماء فيه، فقيل: إنه منقطع حتى يتبين اتصاله .  
وقيل - وهو الصحيح الذى عليه العمل : إنه متصل بشرطين :  
١ - ألا يكون المعنعن مدلسًا .  
٢ - أن يمكن لقاء بعضهم بعضًا، أى لقاء المعنعن بمن عنعن عنه .

### الحديث المَقْطُوع:

فى اصطلاح المحدثين: هو ما أضيف إلى التابعى فَمَنْ دونه، من قول أو فعل .  
مثال المقطوع القولى: قول الحسن البصرى فى الصلاة خلف المبتدع: « صَلِّ وعلیه بدعته ».

ومثال المقطوع الفعلى: قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: « كان مسروق يرخى السترينه وبين أهله، ويقبل على صلاته ويخليهم وديانهم ».  
حكم الاحتجاج به: والمقطوع لا يحتج به فى شىء من الأحكام الشرعية، أى ولو صحت نسبته لقائله؛ لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين، لكن إن كانت هناك قرينة تدل على رفعه، كقول بعض الرواة - عند ذكر التابعى: « يرفعه » مثلاً، فيعتبر عندئذ له حكم المرفوع المرسل .

## الحديث المقلوب :

هو في اصطلاح المُحَدِّثِينَ: إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير أو تبديل ، ويقع ذلك في الإسناد وفي المتن .

١ - مقلوب الإسناد : وله صورتان :

أ- أن يقدم الراوى ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه، كحديث مروى عن « كعب بن مرة »، فيرويه الراوى عن « مرة بن كعب ».

ب- أن يبدل الراوى شخصاً بآخر بقصد الإغراب - من الغرابة - كحديث مشهور عن « سالم » فيجعله الراوى عن « نافع » .

٢ - مقلوب المتن : وله صورتان :

أ- أن يقدم الراوى ويؤخر في بعض متن الحديث .

ب- أن يبدل الراوى بين حديثين، بحيث يجعل متن الأول لإسناد الثانى، وإسناد الثانى لمتن الأول .

والحديث المقلوب من أنواع الحديث الضعيف . غير أنه إن كان القلب بقصد الإغراب، فلا شك في أنه لا يجوز؛ لأنه فيه تغييراً للحديث، وهو من عمل الوضّاعين - أى الذين يضعون الأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ . وإن كان بقصد الامتحان فهو جائز، بشرط أن يبين الصحيح قبل انفضاض المجلس .

## الحديث المُنْقَطِع :

هو في اصطلاح المُحَدِّثِينَ: الذى سقط من إسناده راوٍ، أو أكثر، لا على التوالى .

مثاله: روى مسلم عن حميد الطويل، عن أبى رافع، عن أبى هريرة: « إنه

لقى النبي ﷺ في بعض طرق المدينة ....».

وبالنظر في هذا الإسناد: نرى أنه قد سقط راوٍ من وسطه؛ لأن حميدًا لم يعاصر أبا رافع .

وقد يطلق المنقطع أيضًا على ما ذكر فيه رجل مبهم .

ومثاله: حديث: «اللهم إني أسألك الثبات في الأمر» الذي رواه أبو العلاء ابن عبد الله بن الشخير، عن رجلين، عن شداد بن أوس، فمن هما هذان الرجلان؟ إنهما مبهمان، وقد ذكرا في السند.

وهو من أنواع الحديث الضعيف.

### الحديث المُنْكَرُ:

انظر: الحديث المرفوع .

### الحديث الموصول:

انظر: الحديث المتصل .

### الحديث الموضوع:

في اصطلاح المحدثين: هو الخبر الذي يختلقه الكذابون، وينسبونه إلى رسول الله ﷺ افتراء عليه.

كيف يُعرَفُ الحديث الموضوع:

ويعرف الحديث الموضوع بأمور عدة، من أهمها:

١- اعتراف الواضع نفسه بأنه وضع الأحاديث .

٢- أن يكون في المروى لحن في العبارة، أو ركابة في المعنى، يستحيل

صدوره عن أفصح الخلق عليه الصلاة والسلام. وهذه يدركها المتمرسون من أهل الحديث.

٣- أن يكون المروى مخالفاً للعقل، أو الحس، و المشاهدة غير قابل للتأويل.

٤- أن يتضمن المروى وعيداً شديداً على أمر صغير، أو وعداً عظيماً على أمر حقير.

٥- أن يكون واضح الخبر مشهوراً بالكذب، رقيق الدين، لا يتورع عن اختلاق الأحاديث والأسانيد، انتصاراً لهوى شخصي.

### الحديث الموقوف :

هو في اصطلاح المحدثين: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل .

مثال الموقوف على الصحابي من القول: مثل: خطبة أبي بكر رضي الله عنه يوم السقيفة، وغيرها، وأقضيته، وخطب سائر الصحابة، وقضاياهم .

والموقوف على الصحابي من الفعل: مثل: قتال أبي بكر لأهل الردة ومانعي الزكاة، وفتوحاته، وتسييره جيش أسامة .

و يحتج به في الأحكام الشرعية ما دام صحيحاً.

### الحديث النبوي :

هو في اصطلاح المحدثين: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل أو صفه خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة. وكذلك ما أضيف إلى الصحابي، أو التابعي من قول أو فعل .

مثال القول: حديث: « لا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ »، وحديث: « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »، وكل ما نطق به النبي ﷺ في مختلف المناسبات والأغراض .

مثال الفعل: حديث عمرو بن أمية الضمري، قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ» وحديث جابر، قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ، فَإِذَا أَرَادَ فَرِيضَةً نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ». وكل ما نقله الصحابة رضوان الله عليهم من أفعال النبي ﷺ وغيرها، تدخل في مسمى الحديث.

مثال التقرير: هو إقرار النبي ﷺ لأصحابه على فعل صدر منهم، ومثاله: إقراره لهم على أكل الضَّبِّ، وإن لم يأكله هو، ومثل لعب الحبشة بالحرايب في المسجد، والنبي ينظر إليهم.

مثال الصفة: هي ما أثر من وَصَف صحابة النبي ﷺ من وَصَف خَلْقِي، أو خُلُقِي.

فمثال صفته الخلقية: ما وصفه به على ﷺ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبْيَضَ اللَّوْنُ، مَشْرَبًا حَمْرَةً، أَدْعَجَ الْعَيْنَيْنِ، سَبَطَ الشَّعْرَ، كَثَّ اللَّحْيَةَ، سَهْلَ الْخَدَّ...». ومثال صفته الخُلُقِيَّة: ما وصفته به خديجة رضي الله عنها: «إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتُقْرِى الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ».

## الحرام:

في اصطلاح الأصوليين: ما طلب الشارع الكف عن فعله على وجه الحتم واللزوم، سواء كان بدليل قطعي أو ظني.

وهذا هو رأى الجمهور؛ لأن الدليل الظنى عندهم حجة في العمل دون الاعتقاد.

أما الحنفية فيشترطون لثبوت التحريم الدليل القطعي الذى لا شبهة فيه، يخافون أن يقعوا فيما حذرت منه الآية: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦] وكذلك يسمون ما يثبتونه بدليل ظني

مكروهًا كراهة تحريم ويعبر عنه أبو حنيفة وأبو يوسف وغيرهما بالمكروه.

أمثال المحرم: أكل الميتة - شرب الخمر - الزنى - قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق... إلخ.

### أقسام الحرام:

الضرر هو مناط التحريم، فما حرّم الشارع أمرًا إلا وفيه مضرة غالبًا، كما أنه ما أباح شيئًا إلا وفيه منفعة غالبًا. وعلى هذا ينقسم الحرام إلى:

أ- المحرم الذاتي: وهو ما فيه ضرر ذاتي، كأكل الميتة، والزنى، وشرب الخمر والسرقه، وغيرهم مما يمس الضروريات الخمس وهي: حفظ الجسم - النسل - المال - العقل - الدين.

ب- المحرم لغيره: وهو ما كان ضرره لغيره، أي: لأنه يفضي إلى محرم ذاتي كالنظر إلى عورة المرأة، فتحريمه لأنه يفضي إلى الزنى، والزنى محرم لذاته، والبيع الربوي حرام، لأنه يؤدي إلى الربا المحرم لذاته. والجمع بين المحارم حرام؛ لأنه يفضي إلى القطيعة التي نهى الشارع عنها نهياً ذاتياً، ولذلك يقول النبي ﷺ: «لا تنكح المرأة على عمتها، ولا خالتها ولا ابنة أخيها ولا ابنة اختها، إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم...»، وقد يطلق المحرم لغيره على ما يكون التحريم فيه لأمر عارض، وهو الصلاة في الأرض المغصوبة، والبيع وقت النداء لصلاة الجمعة، فالصلاة والبيع ليسا حراماً في ذاتهما، وإنما اقترن بهما ما جعلهما حراماً.

### الجرابة:

وتُسمّى أيضاً: قطع الطريق. وهي:

خروج طائفة مسلّحة في دار الإسلام لإحداث الفوضى، وسفك الدماء،

وسلب الأموال، وهتك الأعراض، وإهلاك الحرث والنسل، متحديّة بذلك الدين والأخلاق والنظام والقانون .

فخروج هذه الجماعة على هذا النحو يعتبر محاربة، ومن ذلك أخذت كلمة الحراية. وسميت قطع الطريق؛ لأن الناس ينقطعون بخروج هذه الجماعة عن الطريق فلا يمرون فيه؛ خشية أن تُسفك دماؤهم، أو تُسلب أموالهم... إلخ.

وعقوبتها: ما نصت عليه الآية الكريمة: قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٥١ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ٥٢ ﴾ [المائدة].

### الحِرْز (للمال) :

هو: الموضع المُعدُّ لحفظ الشيء .

مثل: الدار والدكان والمراح ونحو ذلك .

ولم يرد فيه ضابط من جهة الشرع ولا من جهة اللغة، وإنما يرجع فيه إلى العرف .

واعتبار الشرع للحرز؛ لأنه دليل على عناية صاحب المال به، وصيانته له، والمحافظة عليه من التعرض للضياع .

### الحروف الأسليّة :

هي الحروف التي مخرجها من أسلّة اللسان - أي طرفه .

وهي ثلاثة : الصاد، والسين، والزاي .

### الحروف الجوفية :

هي الحروف التي تخرج من الجوف .

وهي : الألف، والواو والياء الجوفيتان .

وتسمى هذه الحروف بالهوائية -أيضاً- لأن الصوت يمتد بها مع الهواء في الفم حتى ينتهي إلى خارجه.

### الحروف الحَلَقِيَّة:

هى الحروف التى تخرج من الحَلَق.

وهى: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء.

### الحروف الذَّلَقِيَّة:

هى الحروف التى تخرج من ذَلَق اللسان، أى: طرفه.

وهى: اللام، والراء، والنون.

### الحَشَّاشُون:

انظر: الشيعة.

### الحروف الشَّجَرِيَّة:

هى الحروف التى مخرجها يحاذى ما بين اللحين، كما أنه منطبق الفم ومنفرجه، فالشَّجَر من الفم: مخرجه أو مؤخره، أو ما انفتح من منطبق الفم أو ملتقى اللُّهْزَمَتين أو ما بين اللحين.

وحروفها ثلاثة: الجيم، والشين، والياء. ويزيد بعضهم الضاد.

### الحروف الشَّفَهِيَّة:

هى الحروف التى تخرج من الشَّفَة.

وهى: الباء، والواو، والميم.

### الحروف اللِّثَوِيَّة:

هى الحروف التى مخرجها قريب من اللِّثَة، وهى اللحم التى تنغرز فيه الأسنان.

وهي ثلاثة: الطاء، والذال، والثاء .

### الحروف اللّهُويّة :

هي الحروف التي تخرج من اللهاة .  
وهما حرفان: القاف، والكاف .

### الحروف المُذَلّقة :

انظر: الحروف الذليقة .

### الحروف المُصمّمة :

انظر: الإصمات .

### الحروف النّطعيّة :

هي الحروف التي مخرجها نطع الغار الأعلى، أي: الجزء الأمامي من الحنك الأعلى وفيه خطوط كالتحزيز .  
وهي ثلاثة: الطاء، والذال، والثاء .

### الحروف الهوائية :

انظر: الحروف الجوفية .

### حَسَنُ الإسناد :

انظر: إسناد حسن .

### الحضّانة :

في اصطلاح الفقهاء: إيواء الصغير وكفّالته إلى سن البلوغ .  
وهي تجب على الأبوين، فإن فُقدَا فعلى الأقرب فالأقرب من ذوى

قربانهم، وإن انعدمت القرابة فعلى الحكومة أو جماعة المسلمين .

وإذا حصلت الفرقة بين أبوى الطفل بطلاق أو وفاة كان الأحق بحضانته أمه ما لم تتزوج، فإن لم تكن فأم الأم، فإن لم تكن فالخاله، فإن لم تكن فأم الأب، فإن لم تكن فالأخت، فإن لم تكن فالعمة، فإن لم تكن فبنت الأخ .

فإن لم يوجد من المذكورات حاضنة انتقلت إلى أبيه، ثم جده، ثم أخيه، ثم ابن أخيه، ثم عمه، ثم الأقرب فالأقرب من العَصَبَة .

### حكم الأصل :

في اصطلاح الأصوليين: هو الحكم الشرعى الذى ورد به النص فى الأصل، ويراد أن يكون حكماً للفرع .

### الحكم التَّكْلِيفِى :

من أنواع الحكم الشرعى عند الأصوليين .

وهو فى اصطلاح الأصوليين : ما اقتضى طلب فعل كالصلاه ، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، أو الكف عن الفعل كأكل مال اليتيم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، أو التخيير بين أمرين، كزيارة القبور، قال ﷺ: « كنت قد نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها....» .

### أقسامه :

تتحدد أقسامه بتحديد قوة الطلب فى اللزوم أو عدمه :

- فإن كان طلب الفعل باللزوم فهو : الواجب .
- وإن كان طلب الفعل غير ملزم فهو : المندوب .
- وإذا كان طلب الكف باللزوم فهو : الحرام .

- وإذا كان طلب الكف غير ملزم فهو : المكروه .

- والتخير موضوعه : المباح .

### الحكم الشرعى :

هو خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخير أو الوضع .

بيان ذلك :

خطاب الشرع : هو الوصف الذى يعطيه الشرع لما يتعلق بأفعال المكلفين، كأن يقال : إنه حرام أو مكروه أو حلال أو مباح .... إلخ .

ومعنى اقتضاء : أى طلب فعل أو طلب منع، ويسمى حكماً تكليفاً .

التخير : هو حكم الشارع للمكلف أن يفعل أو لا يفعل مثل الأكل في وقت ما، أو النوم في وقت ما وغير ذلك. ويسمى أيضاً حكماً تكليفاً .

الوضع : هو الربط بين أمرين مما يتعلق بالمكلفين، مثل الوراثة ووفاء شخص (سبب) وكالوضوء للصلاة (شرط). ويسمى هذا حكماً وضعياً .

وبهذا ينقسم الحكم الشرعى إلى قسمين :

- ١- حكم تكلىفى .
- ٢- حكم وضعى .

### الحكم الوضعى :

من أنواع الحكم الشرعى عند الأصوليين .

وهو فى اصطلاح الأصوليين: ربط الشرع بين أمرين يجعل أحدهما سبباً أو شرطاً أو مانعاً لمثله، ككون الوقت سبباً للصلاة، والوضوء شرطاً للصلاة، والقتل مانعاً للميراث « لا ميراث لقاتل » .

ومن هنا فإن أنواع الحكم الوضعى ثلاثة :

- السبب .

- الشرط .

- المانع .

### الحُكُومة:

هى الجراحات التى ليس فيها دية مُقدَّرة، وذلك أن يُجرح الإنسان فى موضع من بدنه جراحة تَشِينه، فيقيس الحاكم أرشها بأن يقول : لو كان هذا المجروح عبداً غير مشين بهذه الجراحة كانت قيمته مائة مثلاً، وقيمه بعد الشين تسعون، فقد نقص عشر قيمته، فيوجب على الجراح عشر دية الحر؛ لأن المجروح حرٌّ.

### الحُلُول:

معناه: تجسّد الخالق فى المخلوق بحلوله فى بعض بنى الإنسان، وامتزاجه به امتزاجاً كاملاً فى الطبيعة والمشية، بحيث تتلاشى الذات الإنسانية فى الذات الإلهية .

وقد عرفت هذه الفكرة فى النصرانية بفكرة اتحاد اللاهوت - الله - بالناسوت - الإنسان - إذ يزعمون أن الله حَلَّ فى المسيح الإنسان، ليتكون المسيح الإله من طبيعتين، وبهما تأثرت الصوفية، وأول من تأثر بها هو الحلاج الذى قُتل بسبب قوله بالحلول على هذا المعنى .

وقد تأثر بهذا الاعتقاد الغلاة من الشيعة الذين يعتقدون بحلول الله - تعالى - فى جعفر الصادق، وكذا تأثر به غيرهم مثل الإسماعيلية الذين يعتقدون حلول الله - تعالى - فى شخص الحاكم بأمر الله، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

**الْحِمَى:**

في اصطلاح الفقهاء: هو الأرض الموات تُحْمَى من الرِّعَى فيها لِيَكْثُر عُشْبُهَا فترعاها بهائم خاصة .

ولا يجوز لأحد أن يحمى من الأراضى العامة للمسلمين ذراعا فأكثر إلا الإمام إذا كان ذلك لمصلحة المسلمين، وذلك لقول الرسول ﷺ: « لا يحمى إلا الله ورسوله » رواه البخارى . أى: ليس لأحد أن يحمى إلا الله ورسوله أو خليفتهما وهو الإمام، وأنه لا يحمى لغير المصلحة العامة .

ويقاس على الأرض ما تحميه الدولة من بعض الجبال لتنمية الأشجار في الغابات، فيُنظر في ذلك، فإن كان يحقق مصلحة راجحة للمسلمين أُقِرَّت الحكومة على ذلك، وإذا بان أنه أضرَّ بالمسلمين ولم يحقق لهم فائدة راجحة، فلا تُقرَّ عليه.

**حَوْقُل:**

انظر: البسملة .

**الحيض:**

في اللغة: السيالان .

وفي عرف الفقهاء: الدم الخارج من فرج المرأة حال صحتها، من غير ولادة ولا افتضااض ولا إستحاضة.

**حَيَّهْل:**

انظر: البسملة .